المحاضرة(2): القوائم المالية وعناصرها الرئيسية

أ- القوائم المالية

تعبر القوائم المالية عن السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة، حيث تلخص هاته القوائم الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للشركة بهدف ايصال المعلومة بوضوح ودون تعقيد لجميع الاطراف ذات الاهتمام بالوضع المالي للشركة، وفي اطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم الملحقة التي تساعد في تبسيط وتفصيل العمليات المالية المعقدة،وتلتزم المؤسسات على اختلافها بإعداد اربع قوائم اساسية متمثلة في:

- الميزانية (قائمة المركز المالي).
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).
- جدول تغيرات الاموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية).
- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).

بالإضافة الى الايضاحات والجداول الاضافية

يستمد "SCF " مرجعيته أثناء إعداد الكشوف المالية من المعايير المحاسبية الدولية، فبالنسبة مثلا لـ:

عرض القوائم المالية: تم الأخذ بعين الاعتبار IAS 1 الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى IAS 7 الذي يتناول جدول تدفقات الخزينة.

ويتم إعداد القوائم المالية تحت إشراف مدراء المؤسسات، ويجب أن يتم توضيح المقر الاجتماعي للشركة، طبيعة القوائم المالية (قوائم مجمعة، قوائم خاصة بالوحدات،...)، تاريخ إقفال القوائم المالية، العملة المستعملة في قياس القوائم المالية، حيث يتم عرض هذه القوائم بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة؛ بحيث يتم تقديم الميزانية، حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة بعمودين واحد لأرصدة الدورة السابقة والثاني يخص معطيات الدورة الحالية.

ب- بنية النظام المحاسبي المالي

حيث يحتوي الاطار المحاسبي الجديد على سبع مجموعات أساسية هي:

الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال Comptes de Capitaux

الصنف الثاني: حسابات القيم الثابتة Comptes d'immobilisations

الصنف الثالث: حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ Comptes de Stocks et encours

الصنف الرابع: حسابات الغير Comptes de Tiers

الصنف الخامس: الحسابات المالية Comptes financiers

الصنف السادس: حسابات الأعباء Comptes de Charges

الصنف السابع: حسابات المنتوجات Comptes de Produits

ج. المبادئ المحاسبية:

من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي يهدف الى وضع الاطار التصوري للمحاسبة المالية. أقر بمجموعة من المبادئ المحاسبية أهمها:

مبدأ إستمرارية الاستغلال: "المادة 07"؛

مبدأ ثبات وحدة النقد: "المادة 10"؛

مبدأ الأهمية النسبية: "المادة 11"؛

مبدأ استقلالية الدورات: "المادة 12"؛

مبدأ الحيطة: "المادة 14"؛

مبدأ التكلفة التاريخية: "المادة 16"؛

مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: "المادة 18" يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب المظهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

د. المعالجة المحاسبية للديون من خلال SCF: من خلال SCF نجد أن المعالجة المحاسبية للديون تتم من خلال عدة أصناف يمكن تلخيصها في ما يلي:

الصنف الأول من خلال:

- حساب 13 من خلال الحساب 134 الضرائب المؤجلة على الخصوم؛
- حساب 15 المؤونات للأعباء – الخصوم غير الجارية؛
- حساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة؛
- حساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات.

الصنف الرابع من خلال:

- حساب 40 الموردين والحسابات المماثلة: أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا باستثناء بعض الحسابات مثل حساب 409 الموردون المدينون؛

- حساب 41 من خلال الحساب 419 الزبائن الدائنون؛
- حساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة؛
- حساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة؛
- حساب 44 الدولة – ديون الضرائب؛
- حساب 45 المجمع والشركاء؛
- حساب 46 مختلف الدائنين ومختلف المدينين؛
- حساب 48 الأعباء أو المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات.

الصنف الخامس من خلال:

- حساب 51 من خلال حساب 519 المساهمات البنكية الجارية.

ثالثا:أدوات التحليل المالي:

يمكن إجمال مختلف أدوات التحليل المالي حسب SCF الجديد في الشكل التالي:

أدوات التحليل المالي الحديث .

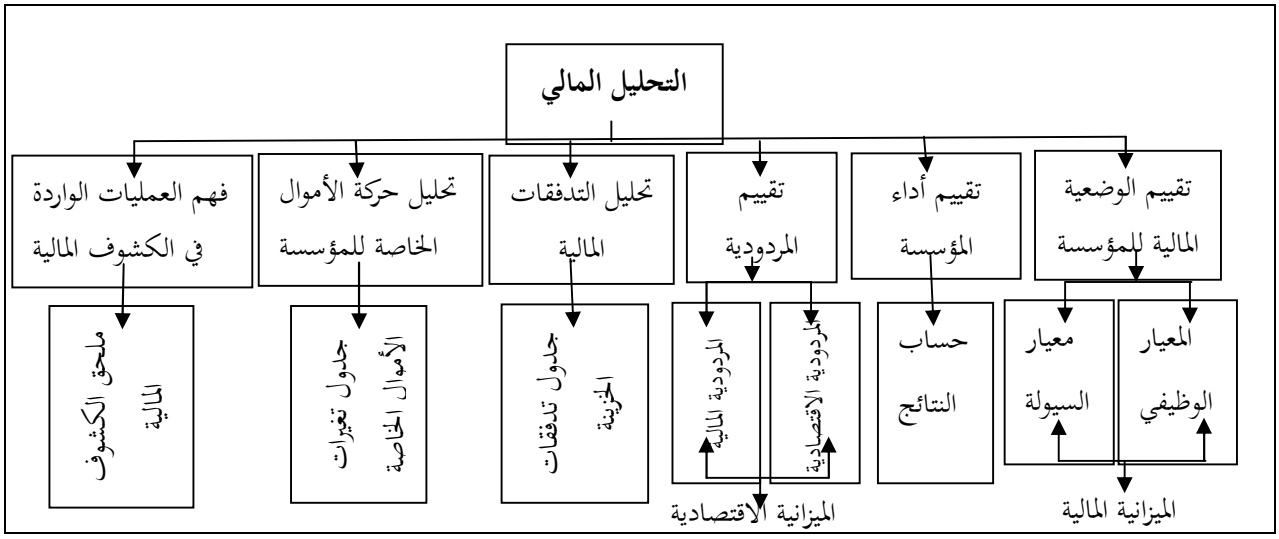

من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد تم اعتماد قوائم مالية جديدة وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS1 الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7 الذي يتناول جدول تدفقات الخزينة؛ حيث أن كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم ختامية في نهاية كل دورة محاسبية.

المالية على الوضع المالي للمؤسسة ، فكلما كانت الاستدانة المالية كبيرة مقارنة مع الموارد الخاصة فإنها تحد من حرية المؤسسة المالية في استغلال تدفقاتها النقدية في تطوير الاستثمارات وتقلل كذلك من فرص الاقتراض .